

كيف يمكن أن تتحول المرأة المصرية إلى جماعة ضغط فاعلة؟

د. ماجد عثمان

تبين قاعدة بيانات الناخبين المصريين إلى أن ٤٧% من الناخبين من الإناث، إلا أن الكتلة التصويتية للمرأة المصرية لا تبدو مؤثرة في الحياة السياسية. ومن الواضح أن مرحلة التحول الديمقراطي الذي أعقب ثورة ٢٥ يناير لم تحمل إشارات واضحة تنبئ بأن المرأة المصرية ستلعب دوراً فاعلاً في الحياة العامة. بل أنه على الأرجح أن تناول قضايا المرأة سيقصر على جانب الأحوال الشخصية ولن تتضمن أجندة السياسات العامة توجهاً واضحاً نحو تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً. كما أن منظومة القيم السائدة من المتوقع أن تسير في عكس الاتجاه لتفرض على المرأة المصرية درجة أكبر من الإقصاء.

وتشير نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجراها مركز بصيره لبحوث الرأي العام أن نسبة الذين لم يحسموا أمرهم حول مرشح الرئاسة تزيد بين الإناث عن الذكور بفارق كبير.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تفضيلات الإناث اللاتي حسمن أمرهن حول مرشح الرئاسة ظلت مبعثرة بين أكثر من مرشح على نحو لا يُشعر المرشحين بتأثير الكتلة التصويتية النسائية ولا يبرر تقديم تنازلات لصالح المرأة.

وفي ضوء التقارب الشديد بين مرشحي الرئاسة والتغير في تفضيلات الناخبين فإن ظهور توافق حول مرشح تسانده المرأة المصرية قد يكون عنصر حاكم في حسم نتيجة انتخابات المرحلة الأولى أو انتخابات الإعادة.

وغنى عن البيان الصعوبة الشديدة لتوافق كل النساء المصريات حول مرشح واحد ولكن إذا ظهر رأى عام موحد بين النساء المصريات يضم نصف النساء المصريات فإن ذلك سيعادل حوالي ٢٥% من إجمالي أصوات الناخبين. وهي نسبة ستكون حاکمة بالقطع في ضوء التفضيلات الحالية للناخب المصري الموزعة بين ٥ مرشحين رئيسيين ولاتزيد نسبة صاحب أعلى مرشح عن ٢٠%.

وهذا التوافق وإن كان صعباً إلا أنه غير مستحيل في ضوء ارتفاع نسبة الإناث الذين لم يحسموا أمرهم فيما يتعلق بالرئيس القادم والتي تشير آخر التقديرات أنها تصل إلى ٤٤% من إجمالي الناخبات.